

دراسة تحليلية لتأثير الأزمة المالية العالمية على الصناعة النفطية
العربية (مع الإشارة الى حالة الجزائر)

د. فراج الطيب

أستاذ محاضر "ب" جامعة بشار

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية

المحلية في الجنوب الغربي الجزائري

tferradj2007@yahoo.fr

أ. بن دخيس عبد الكريم

أستاذ مساعد أ جامعة بشار

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية

المحلية في الجنوب الغربي الجزائري

bendekhis_k@yahoo.fr

ملخص: تسعى هذه الدراسة الى تبيان تأثير أزمة الرهون العقارية الأمريكية على الصناعة النفطية العالمية بالتركيز على الدول العربية والجزائر بوجه الخصوص كون أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ذا حساسية كبيرة لتغيرات أسعار النفط العالمية لتخلص إلى نتائج وتوصيات هامة.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية، نفط، تجارة الخارجية، اقتصاد جزائري، سعر الصرف.

Abstract :

This study seeks to demonstrate the impact of the US mortgage crisis on the global oil industry by focusing on the Arab countries and Algeria in particular, as the GDP of these countries is very sensitive to the changes in international oil prices to reach important conclusions and recommendations.

مقدمة:

إن المتتبع للتطورات التي تشهدها المنظومة الاقتصادية العالمية ليقف مندهشاً أمام إفرازات الأزمة المالية العالمية أو ما يسمى " بأزمة الرهن العقاري"، والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، فقد عصفت بأكبر اقتصاد في العالم "الاقتصاد الأمريكي"، ثم امتدت وأصرها إلى باقي دول العالم لتشمل الدول الأوروبية، والدول الآسيوية، ثم انتقلت إلى دول العالم الثالث، حيث تحولت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتبعاً لأثر الدومينو إلى أزمة " رهن العالم تحت رحمة أسعار العقارات". ولم يسلم قطاع النفط من آثار هذه الأزمة، لأن سوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بمنأى عن التطورات المتمخضة بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد يكون أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة.

إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الصناعة النفطية للاقتصادات العربية على غرار الاقتصاد الجزائري وهل من بديل لهذه الصناعة حتى تجابه به هذه الدول المنافسة العالمية؟"

الهدف من الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، فإن الفكرة التي نود معالجتها في هذا الموضوع تتعلق أساساً بتشخيص واقع الصناعة

النفطية في الدول العربية وتحدياتها وآفاقها الاقتصادية الدولية وكيف أثرت الأزمة المالية عليها بالتركيز على حالة الصناعة النفطية الجزائرية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

خطة الدراسة:

بغية الإحاطة بأهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها الجوهرية سيتم تغطيتها من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: سوق النفط العالمي والطفرة النفطية (2007-2008).

المحور الثاني: تطورات الأزمة المالية وانتقالها للأسواق النفطية العالمية (2004-2015).

المحور الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصناعة النفطية للدول العربية.

المحور الرابع: انعكاسات الأزمة المالية على سوق النفط في الجزائر.

1. المحور الأول: سوق النفط العالمي والطفرة النفطية (2007-2008)

بدأت الطفرة النفطية⁽¹⁾ 2007-2008 في أسعار النفط عام 2002 ولم تكد تصل إلى ذروتها حتى هاجمتها الأزمة المالية العالمية في منتصف عام 2008 لتحد من اندفاعها، بل لتؤدي إلى تراجع أسعار النفط وتؤجل إلى حين الأسباب الجوهرية التي دعت إليها. والطفرة شهدت أسعار النفط منذ عام 1973 هي قفزات تلقائية مفاجئة كانت ضرورية تبدأ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط، ضد الكبت الذي مارسته الأخوات السبع (شركات النفط السبع الكبرى)⁽⁴⁾ طوال السبعينيات لاستمرار أسعار النفط منخفضة ومارسته بعد ذلك الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مباشرة.

(1) الطفرة في اللغة هي الوثبة. وفي لسان العرب: الطفرة وثبة في ارتفاع كما يطفر الإنسان حائطاً أي يبته" (ابن منظور المجلد الثاني: 597)، ومرادفات ترجمة كلمة طفرة في اللغة الإنجليزية كثيرة ومنها: Jump, upswing, rise, and upturn. والطفرة بهذا المعنى هي أمر واجب تحول دونه حواجز لايد من القفز عليها حتى يتم الوصول إلى الوضع الطبيعي. والطفرة في أسعار النفط التي شاهدها منذ عام 1973، هي قفزات تلقائية مفاجئة كانت ضرورية تبدأ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط. أنظر: علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص63.

(4) الشركات هي: «بريتش بتروليوم (BP)»، «شيفرون Chevron»، «كسون British Petroleum (BP)»، «موبيل Mobil»، «ريال دوتش Standard Oil of New Jersey (Exxon)»، «كولف Gulf»، و«تكساس Texas Company (Texaco)» وغالباً ما كان يطلق على هذه الشركات «الشقيقات السبع». وهذه الشركات هي التي كانت تتقرب عن النفط وهي تقوم بشرائه من دول العالم الثالث وتبيعه في الأسواق العالمية، محققة أرباحاً خيالية في جميع المراحل. وبسبب احتكار الشقيقات السبع على النفط العالمي، كانت تضغط على الدول النامية وتقرض السعر المناسب لها. تشتريه بأسعار رخيصة، وتسوقه بأسعار أعلى بكثير من سعره. حبيب الحمزي، الطاقات المتجددة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وتنظيم المجال، تونس، مركز النشر الجامعي، 2009، ص44.

وإذا تحرينا الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية نجدها تتمثل في عاملين رئيسيين⁽⁵⁾ :

1.1. استنفاد الطاقة الإنتاجية: وذلك عندما يعجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب عليه لمدة معتبرة بسبب تلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة في الدول المصدرة للنفط، وهذا لا ينفي أن تكون هناك أسباب معجلة أو عوامل مشجعة للطفرات السعرية، مثل قرار المقاطعة العربية في عام 1973.

2.1. ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط: السبب العميق للطفرات النفطية يتمثل في ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة للنفط التقليدي، وارتفاع سعر النفط هنا يصبح شرطاً اقتصادياً لقيام المستثمرين بتطوير المكامن والمصادر والتقنيات الجديدة اللازمة لسد احتياجات الطلب العالمي المتزايد على النفط من مصادر جديدة غير تقليدية. وجديراً بالتأكيد أن مستوى أسعار النفط عندما تصل مصادر الإنتاج التقليدية الراهنة للنفط إلى طاقتها القصوى في المدى المتوسط والبعيد بسبب الطبيعة الناضبة للنفط، وهناك أسباب كثيرة تقف وراء ارتفاع الأسعار⁽¹⁾:

- الأوضاع السياسية للدول المصدر أو المستوردة للنفط.
- نقص طاقة التكرير في المصافي الغربية وخصوصاً في الولايات المتحدة.
- عجز دول أوبك، التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة الإنتاج النفطي، بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط.

⁽⁵⁾ علي خلية الكواري، مرجع سابق، ص 64.

⁽¹⁾ قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري اتمونجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 144.

- ارتفاع الحاجات العالمية، وانخفاض احتياطات وإنتاج الدول الصناعية.
- تأثير المضاربات في السوق المستقبلية، والتي تتم على مدار الساعة في الأسواق العالمية.
- تضارب المعلومات والإحصائيات والتقديرات المقدمة من الأقطاب ذات العلاقة بسوق النفط حول واقع السوق، أو توقعات الطلب والعرض العالميين.
- انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى، فالعلاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط.

2. المحور الثاني: تطورات الأزمة المالية وانتقالها للأسواق النفطية العالمية

لقد شهدت السوق النفطية على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين عدة هزات وأزمات نفطية كانت لها آثار اقتصادية على الدول المصدرة والمستهلكة معاً، هذا نتيجة الصراعات والتكتلات الإقليمية التي انتهجتها كل من الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول المستهلكة من جهة ثانية. بالإضافة إلى دور الأسواق المالية وأزماتها في التأثير على بورصات تسعير النفط وآخرها الأزمة المالية في سنة 2008 التي أثرت على انخفاض الطلب مما أدى إلى انخفاض الأسعار البترولية إلى ما دون 40 دولاراً للبرميل بعد أن اجتازت 140 دولار للبرميل في جويلية 2008.

1.2. التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية لعام 2004 -

2015

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2008 ارتفاعاً في مستواه بمقدار 1,4 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 1,7 % مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 86 مليون برميل في اليوم، وهو أعلى مستوى مسجل على الإطلاق⁽¹⁾، كما هو موضح في الجدول المقابل.

جدول رقم 01 : إمدادات العالم من النفط للفترة 2004 - 2015

(الوحدة : مليون برميل في اليوم)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
دول أوبك	33,3	34,6	34,5	34,1	35,4	33,0
بقية دول العالم	49,6	49,6	49,9	50,5	50,6	51,1
العالم	82,9	84,2	84,4	84,6	86,0	84,1
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول أوبك	34,2	35,3	38,0	37,2	37,4	38,0
بقية دول العالم	52,3	52,5	52,9	54,2	55,6	56,9
العالم	86,5	87,8	90,9	91,4	93,0	94,9

المصدر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول - الإدارة الاقتصادية.

أعداد مختلفة من: التقرير الشهري لمنظمة أوبك، والتقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية.

(1) عباس علي نقي، تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الأقطار الأعضاء، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، الكويت، 2009/03/25، ص1.

ومع الإطالة على الربع الأول من 2008 ارتفعت الإمدادات العالمية بحوالي 700 ألف برميل في اليوم، مقارنة بالربع الأول من عام 2007 لتصل إلى 86,3 مليون برميل في اليوم، لتعاود ارتفاعها مرة أخرى خلال الربع الأخير من عام 2008 بمقدار 300 ألف برميل في اليوم، لتبلغ 86,6 مليون برميل في اليوم، وأخذت خلال الربع الثالث والرابع اتجاهاً مغايراً حيث انخفضت بنحو 800 ألف و300 ألف برميل في اليوم لتصل إلى 85,5 مليون برميل في اليوم لينخفض تدريجياً إلى غاية سنة 2015.

ومن الواضح انعكاسات الأزمة المالية العالمية على هذا الجانب من السوق النفطية، فالزيادات التي شهدتها الإمدادات العالمية من النفط خلال النصف الأول من 2008 والبالغة 1 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأخير من عام 2007 ما لبثت أن تلاشت خلال النصف الثاني من العام حيث انخفضت بـ 1,1 مليون برميل في اليوم مقارنة بالنصف الأول منه.

2.2. الطلب العالمي على النفط خلال 2007-2015

تراجعت معدلات النمو في الطلب على النفط بنسبة 1,2 % بمقارنة مع سنة 2007، بسبب الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، حيث تراجعت من 5 % عام 2007 إلى 3,8 % عام 2008 و2015 وذلك لوجود ارتباط وثيق بين المعدلين.

الجدول الآتي يعطي لمحة عن معدلات النمو الاقتصادي العالمي للفترة 2007 - 2015.

جدول رقم 02 : النسبة المئوية للنمو الاقتصادي العالمي خلال 2015 – 2007

الوحدة: (%)

2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
1.7	3.1	(3.5)	0.1	2.7	الدول الصناعية
1.6	2.5	(3.1)	(0.3)	1.9	الولايات المتحدة
(0.5)	4.7	(5.5)	(1.0)	2.4	اليابان
1.6	2.0	(4.4)	0.4	2.9	منطقة اليورو
6.8	7.9	9.5	7.0	11.4	الدول النامية
5.0	6.9	2.8	5.6	7.0	الدول الإفريقية جنوب الصحراء
	2015	2014	2013	2012	السنوات
	2.0	1.8	1.1	1.2	الدول الصناعية
	2.6	2.4	1.5	2.2	الولايات المتحدة
	0.6	(0.1)	1.6	1.7	اليابان
	1.5	0.9	(0.3)	(0.8)	منطقة اليورو
	6.5	6.8	7.0	6.8	الدول النامية
	3.8	5.0	5.2	4.3	الدول الإفريقية جنوب الصحراء

ملاحظة: الأرقام التي بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية.

أعداد مختلفة من: التقرير الشهري لمنظمة أوبك، والتقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية 2015.

وبتتبع معدلات النمو في الطلب على النفط خلال الفترة 2007 الى 2015 يلاحظ جلياً مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة التباطؤ ثم الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. ومع بداية الربع الأول من عام 2008 كان يتوقع أن ينمو الطلب على النفط بـ 1,2 مليون برميل في اليوم، ثم ما لبث أن تغير هذا المعدل على

مدار أشهر السنة إذ انخفض مع نهاية الربع الثاني إلى 1,1 مليون برميل في اليوم، ثم إلى 0,9 مليون برميل في اليوم مع نهاية الربع الثالث، ثم واصل هذا التراجع ليصل إلى 0,6 مليون برميل في اليوم مع بداية الربع الأخير.

والجدول والشكل التاليان يبينان تطور الطلب العالمي على النفط حسب المجموعات الدولية.

جدول رقم 03: الطلب والعرض العالميين للنفط الخام 2007-

2015

الوحدة : مليون برميل / يوم

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الدول الصناعية	49.4	47.6	45.7	47.0	45.9
الدول المتحوّلة	4.9	4.8	4.9	4.7	5.0
الدول النامية	32.2	33.6	34.4	35.5	36.7
السنوات	2012	2013	2014	2015	
الدول الصناعية	46.0	46.0	45.8	46.7	
الدول المتحوّلة	5.1	5.1	5.2	5.2	
الدول النامية	37.9	39.1	40.4	41.5	

المصدر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو - الإدارة الاقتصادية.

من الجدول اعلاه يبدو واضحاً كيف أن الطلب على النفط من جهة الدول الصناعية انخفض بشكل محسوس في سنة 2008 الى غاية 2015 بفعل تأثيرات الأزمة المالية التي امتدت آثارها إلى الأسواق

النفطية العالمية، حيث تعتبر الدول الصناعية أول من تأثرت بالأزمة المالية العالمية، وسوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية طالما أنها انتقلت إلى القطاع الحقيقي. فالنفط الخام سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها وقد أكدت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بصفة عامة، إن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي.

المحور الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصناعة النفطية للدول العربية

إن الصناعة النفطية العالمية ومنها العربية تتعرض لمجموعة من الضغوط القوية والتحديات الصعبة، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية⁽¹⁾:

1. تراجع الطلب على النفط مع انخفاض متوسط معدل النمو على المديين المتوسط والطويل .

2. انخفاض في أرباح الشركات الصناعية النفطية العالمية والعربية.

3. عدم اليقين بشأن تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية، وعودة نمو الطلب وتحسن الأسعار .

4. مدى نجاح سياسات الطاقة في الدول الغربية المستهلكة للطاقة على المدى البعيد، خاصة في ضوء الالتزام القوي من الإدارة الأمريكية بأهدافها الرامية إلى تطوير تقنيات تحد من استهلاك النفط في قطاع المواصلات.

5. التحدي الناجم عن احتمال أن تؤدي الزيادة المفرطة في استثمارات بدائل الطاقة في حال فشلها في تحقيق التوقعات المفرطة في التفاؤل المرجو منها، مقابل تقليص مورد النفط.

6. عولمة أسواق رأس المال مما ألغى عملياً إلى حد كبير الحدود والضوابط الوطنية أمام حركة الأموال ويسر تدفق تريليونات من الدولارات.

ولقد أثرت الأزمة المالية العالمية على الاستثمارات النفطية للدول العربية كمايلي:

(1) علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص141.

من المعروف أن حجم الاستثمارات في الصناعات النفطية يتقلص عندما تتخفف الأسعار، وتتضاءل توقعات نمو الطلب على النفط أو تصبح سالبة، وخاصة الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة الاستكشافية في مجال الطاقة، وهذا يمهد لاستعادة التوازن بين حجم الطلب والسعة الإنتاجية.

إن المراجعة السنوية التي أعدتها أيبكوروب⁽¹⁾ لتقديرات حجم رأس المال المطلوب لاستثمارات الطاقة (وأغلبها للاستثمارات النفطية) في بلدان الخليج وباقي الدول العربية لخمس سنوات قادمة، تشير إلى تواصل ارتفاعها للفترة 2009 - 2013 ، لتصل إلى 381 مليار دولار مقارنة بـ 276 مليار دولار للفترة التي سبقتها كما تشير أيضاً إلى تأخير ما تعادل قيمته في المتوسط حوالي 20 % من إجمالي الاستثمارات بسبب الأزمة المالية⁽²⁾.

⁽¹⁾ تأسست الشركة العربية للاستثمارات البترولية (إيبكوروب APICORP) Investissements arabes Petroleum Corporation في عام 1975 وفقاً لاتفاق دولي بين الحكومات من عشرة من الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). يقع مقرها في المملكة العربية السعودية، رأسمالها المصرح به يقدر بـ 1200 مليون دولار ورأسمال مكتتب به قدره 460 مليون دولار (460 ألف سهم قيمة السهم ألف دولار)، تهدف إلى استثمار أموالها في رؤوس أموال وتمويل الصناعات البترولية والمشروعات المتصلة بها، أو المكمل لها مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة، للاطلاع والتعرف على أهم المشروعات التي شاركت فيها، متاح على www.moqatel.com تاريخ التصفح 2011/04/12.

⁽²⁾ علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص144.

المحور الرابع: انعكاسات الأزمة المالية على سوق النفط في الجزائر

شهد النصف الأول من العام 2008 صعوداً متسرعاً لأسعار النفط⁽¹⁾ إلى مستويات قياسية وبمعدلات متزايدة، حيث تجاوز المعدل الشهري لخامات نفط أوبك حاجز 130 دولاراً للبرميل. وبلغ معدل التغير الشهري أعلى قيمة له في شهر ماي حيث ارتفع بنحو 14.2 دولاراً للبرميل عن مستويات الشهر السابق.

وبمجرد تفاقم الأزمة وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية بحلول شهر أوت 2008، تراجعت الأسعار مباشرة في انحدار حاد لم يسبق له مثيل وبمعدلات أسرع، حيث تراجعت أسعار خامات سلة أوبك بمقدار 27.7 دولاراً للبرميل، خلال شهر أكتوبر ثم واصلت تراجعها بنحو 19.4 دولاراً للبرميل خلال شهر أكتوبر مسجلة أدنى مستوياتها منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف. والجدول والأشكال التالية تبين تقلبات الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك التي تضم النفط الجزائري.

(1) بلغ الحجم الإجمالي لمداخيل المحروقات في عام 2007 حوالي 59.5 مليار دولار، وكان نصيب صادرات النفط فيها 27.75 مليار دولار. وقد بلغ حجم احتياطي النفط الخام الجزائري في يناير 2009 حوالي 12.2 مليار برميل = مميزات نفط مزيج الصحراء الجزائري بكونه من بين أعلى النفوط العالمية جودة وذلك بمعيار كثافة يبلغ معدله API 450 ومحتوى الكبريت فيه لا يتعدى 0.1%، وتعتمد عدة بلدان أوروبية على النفط الجزائري، لتلبية المتطلبات البيئية الصارمة للوائح الاتحاد الأوروبي، فيما يخص محتوى الكبريت في الغازولين ووقود الديزل. أنظر النشرة الشهرية للدول العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ص 27.

**الجدول رقم (04) : يوضح متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات
أوبك من 2007 - 2015**

السنة	سعر مزيج الصحراء	السنة	سعر مزيج الصحراء
2007	74.7	2011	112.9
2008	98.9	2012	111.5
2009	62.4	2013	109.4
2010	80.4	2014	99.6
		2015	52.8

المصدر: الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اواباك)، 2010.

من خلال الجدول يتبين سعر النفط لخليط الصحراء الجزائري الذي ارتفع بشكل حاد حيث قرب 100 دولاراً للبرميل في 2008 ثم انخفض بعد ذلك بشكل حاد ليصل إلى 62.4 دولاراً للبرميل في 2009 ثم تراجع الى غاية 2015.

1.3. أثر الأزمة المالية على التجارة الخارجية للجزائر:

في أعقاب ضعف حصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين في إجمالي التدفقات المالية من الخارج، واعتماد الجزائر بشكل رئيسي على التجارة الخارجية في توفير التمويل للتنمية الاقتصادية، تعتبر التجارة الخارجية القناة الفعلية التي تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاديات الأخرى وبالتالي الممر الأهم لإنعكاسات الأزمة المالية العالمية. وتشير إحدى دراسات مركز التجارة الدولية "Centre du Commerce International" أن الأزمة المالية انعكست آثارها

على التجارة الخارجية للدول النامية عن طريق ثلاثة أشكال مختلفة هي:
أولاً : انخفاض في أسعار المواد الأولية بما في ذلك أسعار النفط والغاز⁽¹⁾. نتيجة تراجع الطلب على هذه المواد من طرف دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) ومجموعة البريك (BRIC)⁽²⁾ ما عدا روسيا.

ثانياً : انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة بسبب تراجع عدد الطلبات.

ثالثاً : انخفاض الطلب على الخدمات ولاسيما السياحة.

وبما أن المواد الأولية وبالضبط النفط تشكل الحصة الأكبر في الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97% سنتي 2008 و 2009 فإن

(1) مداخيل الجزائر من تصدير الغاز الطبيعي تتجاوز 60 %. وقد ارتفع الإنتاج من الغاز الطبيعي ليصل في عام 2007 إلى نحو 154 مليار م³ ، وبلغ المسوق منه 83 مليار م³ صدر منها إلى الخارج نحو 35.5 مليار م³ ، و 39,6 مليار م³ من الغاز الطبيعي المسيل وقد حقق ذلك دخلا صافيا بلغ 19.5 مليار دولار، عام 2007. بلغ احتياطي الجزائر المؤكد من الغاز الطبيعي في يناير 2009 حوالي 4.5 تريليون متر مكعب (ثامن أكبر احتياطي على مستوى العالم). وتبلغ الاحتياطيات الغازية غير المكتشفة في الجزائر نحو 6.076 تريليون م³ ، وهو ما يمثل 14% من مجموع حجم الاحتياطيات التي لا تزال غير مكتشفة في العالم العربي، نشرة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق ص26.

(2) البريك BRIC الأحرف الأولى من اسم كل من الدول (Brazil, Russia, India, China). وتعد هذه الدول الأربع من بين أكثر القوى غير الغربية أهمية على مسرح السياسة العالمي، وتؤثر توجهاتها ومواقفها السياسية على عديد من القضايا، وتتميز هذه البلدان في أنها تملك ثروات بشرية وطبيعية هائلة لا تملك مثلها بلدان تنتمي لمجموعة الدول الثماني الأكثر تصنيعا مثل اليابان وكندا، وتهدف مجموعة BRIC إلى الحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية وإنهاء اعتماده كعملة مرجعية وحيدة (مع الذهب) في المعاملات. وإيجاد عملة مرجعية بديلة من خارج العملات الوطنية.

تراجع النفط من 133,19 دولاراً للبرميل إلى حوالي 47 دولار للبرميل من منتصف 2008 إلى بداية 2009، كان له أثر كبير على حجم التجارة الجزائرية الخارجية⁽¹⁾ وعلى عائدات صادرات المحروقات ففي سنة 2009 ونتيجة انخفاض أسعار النفط سجلت العائدات خسارة تقدر بـ 44,88 % مقارنةً مع سنة 2008 وللعلم فإن انخفاض في سعر النفط بدولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بـ 700 مليون دولار في السنة والعكس صحيح عند ارتفاعه بدولار واحد⁽²⁾.

وكان العمل على تخفيض حجم الإنتاج بنحو 4,2 مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر 2008 بولاية وهران ثم إبقاء سقف الإنتاج دون تغيير في لقاءات المنظمة التي تلت، له دوراً إيجابياً على حجم التجارة الخارجية للجزائر، حيث عرفت تطوراً في قيمتها خلال سنتي 2007 و 2009 لتشهد الصادرات نمواً بقيمة 19135 مليون دولار، فيما سجلت الواردات نمواً بقيمة 11848 مليون دولار كما أن حصة التجارة الخارجية في إجمالي التجارة العالمية تحسنت رغم أن معدل الزيادة في الواردات أكبر من معدل الزيادة في الصادرات، كما يبين الجدول ويرجع هذا التطور الذي عرفتته التجارة الخارجية إلى عاملين أساسيين هما :

(1) كما عرفت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تراجعاً إبان الأزمة، إذ سجل 9 مشاريع سنة 2009 فقط، مقابل 29 مشروع سنة 2008، و 60 مشروع سنة 2007، فهي لم تكن في مستوى طموحات الجزائر، وكانت معظمها تتجه إلى قطاع المحروقات. قاشي فايزة، مرجع سابق، ص58.
(2) قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص59.

- زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- ارتفاع درجة الانفتاح من 7 % بداية التسعينيات إلى أكثر من 60 % في السنتين الأخيرتين.

وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية الراهنة لم يكن لها انعكاسات حادة على الاقتصاد الجزائري، ولم تهدد استقراره، رغم انخفاض العائدات النفطية، فإن ذلك راجع للأسباب الآتية (1) :

- ضعف ارتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية العالمية.
- غياب الصناديق السيادية(2).
- الدفع المسبق للديون الخارجية.
- رصيد صندوق ضبط الموارد، حيث بلغ 60 مليار دولار في أواخر سنة 2009.

2.3. أثر الأزمة المالية على احتياطي الصرف في الجزائر:

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وهو يساهم بنسبة 25,3% في الناتج الداخلي الخام كمتوسط للفترة (1990-1999) زيادة على أن حصته من المداخل

(1) قاشي فايزة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) صندوق ثروة سيادية أو تسمى ب الصناديق السيادية هو صندوق مملوك من قبل دولة يتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى. من الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدبير فوائض =دولة من أجل الاستثمار. هي مجموعة من الأموال تعد بالمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام 1953، لكنها بدأت تنشط بصورة مفردة مؤخراً استحوذت تلك الصناديق، ضمن القطاع المالي وحده على حصص في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي .

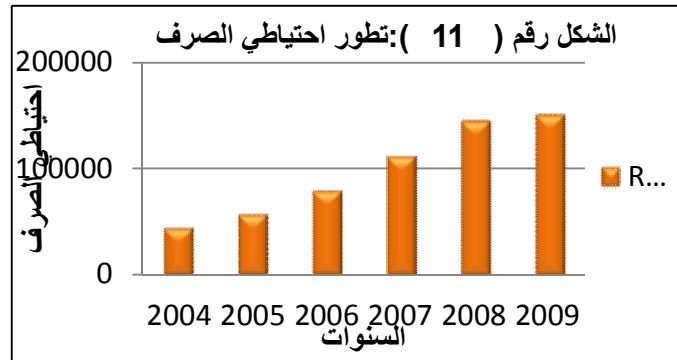
الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبة عالية تتراوح بين 93% و 97%، ونسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة والمناجم. إلا أن الأزمة المالية الأخيرة قد أثرت على قطاع النفط الذي أثر بدوره على انخفاض نمو احتياطي الصرف كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): التغير النسبي لاحتياطي الصرف

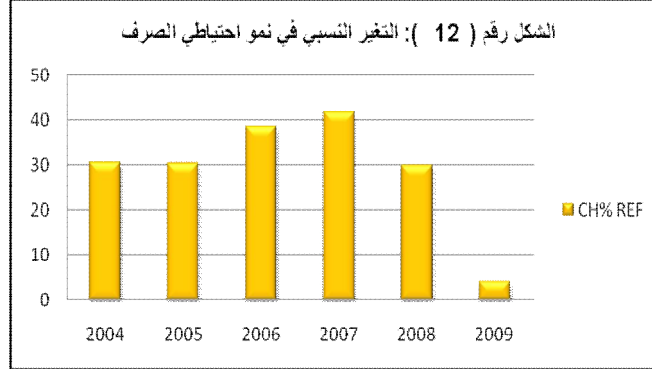
السنة	REF	CH% REF
2004	43246,4	30,55
2005	56303,1	30,19
2006	77913,7	38,38
2007	110318	41,58
2008	143243	29,84
2009	149041	4,04

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي

www.IMF.org متاح على



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول أعلاه



المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول أعلاه

ومن خلال الشكل يتضح أن انخفاض أسعار النفط الناتج من انعكاسات الأزمة المالية أثر على النمو المتزايد لاحتياطي الصرف من خلال تناقص العملة الصعبة كما يبدو واضحاً في سنتي 2008 و2009 أين عرفت هذه الأخيرة كما نلاحظ انخفاضاً حاداً. ولغرض تفادي إرهابات الأزمات المالية على الصناعة النفطية العربية والجزائرية كان لا بد من البحث عن مصادر بديلة للطاقة الاحفورية وهو ما سنتناوله الدراسة في الجزئية الموالية.

3.3. لماذا البحث عن مصادر بديلة للنفط؟

يبدو أن لدى دول العالم غير النفطية أسباباً وجيهة ومنطقية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتقوم هذه الأسباب على أسس سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لا يمكن تجاهلها، أهمها⁽¹⁾:

(1) علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 183.

- القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع لاستهلاك الطاقة، وتضاعفه في الدول كثيفة السكان مثل الهند والصين.
- القلق من نزوب النفط أو نفاذ احتياطياته، وما سيترتب على ذلك من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل تبعاتها. فوفقاً للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة يتبين أن الاحتياطي النفطي لسنة 2010 المؤكد يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، أما احتياطي الغاز فلا يكفي إلا لما يقارب ستة عقود.
- التخلص من عبء الأزمات النفطية ومن ارتفاع أسعار النفط وطفراته الحادة، وما يترتب عليها من تداعيات سيئة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً .
- منع تكرار استخدام النفط سلاحاً اقتصادياً أو سياسياً، خاصة وأن أهم احتياطيات الطاقة التقليدية توجد في مناطق متوترة تسودها الاضطرابات والنزاعات الإقليمية والدولية.
- التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج الوقود الأحفوري وحرقة (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، مثل التلوث، وزيادة درجة حرارة سطح الأرض وتدمير الطبيعة وتلوث الهواء والمياه وقطع الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور المناخ العالمي هي مشاكل مقلقة يعاني منها لعالم حالياً .

خاتمة:

في خضم القلق المتزايد بشأن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المختلفة، تطرقنا في هذا الفصل بشكل خاص أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط الخام.

وقد تزايد القلق بشأن سرعة انتقال هذه الأزمة من مركزها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي دول العالم من خلال ترابط الأسواق المالية، ومن ثم تحولها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، وما تمخض عن ذلك من اختلال التوازن بين الطلب والعرض من السلع والخدمات، وحيث أن النفط سلعة كغيره من السلع الأخرى تأثر بالعرض والطلب، هذا ما أكدته العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) حيث أن الأثر المباشر للأزمة المالية العالمية على سوق النفط يتمثل في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي.

الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال شهر جويلية من عام 2008 ثم أخذت بعد ذلك في الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال شهر ديسمبر من العام 2008.

أما بخصوص آثار الأزمة المالية على الجزائر فقد تمثلت في أن الجزائر دولة نفطية تعتمد في صادراتها على النفط بنسبة كبيرة جداً، فإن انخفاض الطلب على هذه السلعة الرئيسية يؤثر على العوائد النفطية وهذا بدوره يؤثر على احتياطي الصرف من العملة الصعبة.

وعلى ضوء ما سبق وحتى يمكن تلافي تأثيرات هذه الأساليب يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

✓ تدخل الحكومات في الاقتصاد بشكل توجيهي رقابي، يضمن عدم انحراف القطاع الخاص عن تحقيق المصلحة العامة.

✓ تطوير المنظمات الاقتصادية العالمية بما يساهم في إيجاد آليات متوازنة تحكم العلاقات التجارية بين الدول الصناعية والدول النامية للحد من آثار الأزمة المالية في مختلف القطاعات التجارية العالمية.

✓ تشجيع التوسع في استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في كافة الأنشطة المستهلكة للطاقة وعدم اقتصر على مجالات إنتاج الطاقة ومثال ذلك التسخين الشمسي في الصناعة والمنازل وطاقة الرياح لتشغيل مضخات الري.

✓ أصبح الترشيد في استخدام الطاقة ضرورة حتمية على مستوى العالم من الناحية الاقتصادية والبيئية وتزداد هذه الأهمية بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان والبرامج التنموية الطموحة ومحدودية الموارد المتاحة.

✓ النفط ثروة ناضبة غير متجددة وملوثة للبيئة ومهدد بسلع منافسة له (التطور التكنولوجي) لذلك وجب التفكير في البحث عن الثروة التي لا تتضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الاستثمار فيها، إنها الثروة البشرية (التمثلة في الإنسان) ! .

فلا دل في أن الإنسان ثروة لا تتضب لذا فإن إعداده وتتميته أفضل اختيار لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلباته.

قائمة المراجع والمصادر:

1. خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
2. حبيب الحمزي، الطاقات المتجددة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وتنظيم المجال، تونس، مركز النشر الجامعي، 2009.
3. قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري انموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
4. عباس علي نقي، تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الأقطار الأعضاء، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2009/03/25.
5. قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص59.
6. الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اواباك)، 2010.